

هل الاتفاق الأمريكي السعودي بدون "إسرائيل" مجرد وهم؟



ترجمة وتحرير: نون بوست

يتمثل جزء كبير من خطة الرئيس الأمريكي جو بايدن التحويلية للشرق الأوسط - وهي أشبه بصلاة إنجيلية من كونها خطة حقيقية - في رؤية السعودية وإسرائيل تطبعان علاقتهما، ولتحقيق ذلك، يتعين على واشنطن أن تقدم للرياض، من بين أمور أخرى، اتفاقية دفاع رسمية، وسيتعين على إسرائيل، بناء على رغبة السعودية، اتخاذ خطوات لا رجعة فيها للمساعدة في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وفي ظل معارضة رئيس الوزراء علناً لهذه النهاية، فمن غير المرجح أن تفي إسرائيل بدورها في هذه الصفقة في أي وقت قريب، فهي لم تنته حتى من حربها الحالية ضد حماس، وقد هددت بغزو رفح في جنوب غزة لملاحقة ما تبقى من القدرة القتالية للجماعة المسلحة، وهي النتيجة التي من شأنها أن تطيل أمد هذه الحرب، وتخرب أي أمل في وقف إطلاق النار وتبادل الرهائن، وتؤدي إلى تفاقم المعاناة الهائلة بالفعل للشعب الفلسطيني.

نادراً ما يفوت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فرصة لتسجيل معارضته عندما يتعلق الأمر بإنشاء دولة فلسطينية، وكما هو الحال دائماً، فهو يركز بشكل فريد على ضمان بقائه السياسي من خلال استرضاء الجمهور الإسرائيلي الغاضب من خلال حرب مستمرة، مع العلم أنه عندما يتوقف إطلاق النار، فإنهم سيعاقبونه لفشله في منع هجوم حماس في 7 تشرين الأو/أكتوبر 2023. إلا أن النصر الإسرائيلي في ساحة المعركة أصبح بعيد المنال أكثر فأكثر بسبب بقاء حماس في السلطة، والتحديات التي يفرضها القتال في المناطق الحضرية، والضغط الدولي المتزايدة على إسرائيل لإنهاء عملياتها العسكرية.

وعلى الرغم من وقوف إسرائيل في طريق التوصل إلى اتفاق ثلاثي، يبدو أن الولايات المتحدة والسعودية قد أحرزتا تقدماً كبيراً بمفردهما، هناك الآن حديث عن "الخطة البديلة" التي يمكن أن تستبعد إسرائيل، والتي تشمل شروطها - وفقاً لبعض التغطية الصحفية المتحمسة - اتفاقية دفاع أمريكية، ومساعدة الولايات المتحدة في تطوير الطاقة النووية المدنية السعودية، والتعاون المنهجي في مجالات الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الهامة، وتبدو مثل هذه الخطة البديلة واعدة على السطح، ولكن عند التدقيق فيها عن كثب، فإنها لن تكون ناجحة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن هذا الأسبوع أثناء وجوده في الرياض: "لقد قمنا بعمل مكثف معاً خلال الأشهر الماضية، أعتقد أن العمل الذي كانت تقوم به السعودية والولايات المتحدة معاً فيما يتعلق باتفاقيتنا الخاصة، قد يكون قريباً جداً من الأكمال"، وقال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، مردداً تصريحات نظيره الأمريكي، إن الاتفاق "قريب جداً جداً".

تسعى السعودية إلى إبرام اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة تتمتع بالمصداقية الكافية في نظر الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

إن السبب وراء رغبة واشنطن والرياض في المضي قدماً بدون إسرائيل أمر مفهوم تماماً، ففي نهاية المطاف، ماذا لو لم توافق إسرائيل أبداً على حل الدولتين؟ ومع ذلك، فإن الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والسعودية، على الأقل في نسخته الموصوفة حالياً، لن ينجح ببساطة، والسبب بسيط: لكي تحصل الرياض على اتفاقية دفاع رسمية من واشنطن، يجب أن يكون الكونغرس على استعداد للتصديق عليها، ولن يحرك المشرعون الأمريكيون، وخاصة الجمهوريون، ساكناً ما لم تكن قضية التطبيع الإسرائيلي مطروحة على الطاولة.

في الواقع؛ السبب الأكبر وراء وجود إجماع بين الحزبين حول هذه الصفقة الضخمة مع السعودية، سواء كان ذلك صحيحاً أم خطأ، هو أن إسرائيل ستحصل على الجائزة النهائية المتمثلة في الاعتراف السعودي، وإذا طرحنا هذا جانباً، فسوف ينهار الأمر برمته، على الرغم من الإنجازات السعودية الأخرى، والتي تشمل إبعاد الرياض لنفسها عن الصين، والتعاون في إنتاج الطاقة، والاستثمار المشترك في التقنيات التي تهتم الولايات المتحدة.

وقد يتساءل المدافعون عن الاتفاق الثنائي: ماذا لو استخدم بايدن سلطاته التنفيذية وتوصل إلى اتفاق دفاعي مع السعودية دون أن يصدق عليه الكونغرس؟ من المؤكد أنه يستطيع ذلك، وسيبدو مثل الترتيبات الأمنية التي وقعتها الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي مع البحرين - والتي تسمى "اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشامل"، ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تعرض على المملكة وضع "الحليف الرئيسي من خارج الناتو" (الذي تتمتع به البحرين بالفعل)، وتسريع شحنات الأسلحة الأمريكية، وتعزيز التعاون في مجموعة من مجالات الدفاع والأمن.

ومع ذلك، ليس هذا ما تريده السعودية أو على الأقل ما قالت إنها تريده، فقد أصرت الرياض، عن حق، على إبرام اتفاقية دفاع رسمية مع الولايات المتحدة - أي معاهدة تحالف مماثلة لتلك التي أبرمتها واشنطن مع اليابان أو كوريا الجنوبية أو الفلبين - لأنها ستعزز وتضفي الطابع الرسمي وتضفي الشرعية على التزام الولايات المتحدة الأمني بحماية مصالح المملكة، ومن المؤكد أن السعوديين يريدون شيئاً طموحاً أكثر مما حصلت عليه البحرين، كما أنهم يريدون ذلك كتابياً ومقنناً في القانون لأنهم يدركون أن إدارة أمريكية جديدة، أو مجرد موقف متغير من رئيس حالي، يمكن أن ينهي الصفقة بسهولة.

كما تشعر السعودية بالقلق إزاء الكيفية التي قد تنظر بها إيران، خصمها الأكبر، إلى صفقة دفاعية مع الولايات المتحدة ليست قوية بما فيه الكفاية؛ حيث يجب أن تكون المكافأة تستحق المخاطرة لكي تقرر الرياض تعزيز تعاونها الأمني مع واشنطن بشكل علني، والمخاطرة بتعريض اتفاق التطبيع مع إيران

للخطر، بعبارة أخرى، تسعى السعودية إلى إبرام اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة تتمتع بالمصداقية الكافية في نظر الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

وتتطلب مثل هذه المصداقية الالتزام السياسي والقوة العسكرية، ومن شأن الأول أن يشير بشكل لا لبس فيه إلى الرياض، والأهم من ذلك إلى طهران، أن الولايات المتحدة ستأتي لمساعدة المملكة في حالة تعرضها للهجوم، كما حدث من قبل إيران في أيلول/سبتمبر 2019، وستقوم الأخيرة باستخدام القدرات العسكرية اللازمة والآليات الاستشارية لدعم اتفاق الدفاع.

المفارقة هي أنه من خلال التطبيع مع السعودية، يمكن لتنتياهو أن يحقق هذا النوع من الإنجاز الإستراتيجي الذي يحتاجه بشدة الآن: اعتراف أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وزعيمة العالم الإسلامي، وهو أمر سيحتفل به الجمهور الإسرائيلي.

لا تريد السعودية أن ينتهي بها الأمر إلى أسوأ ما في العالم: تحسين علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة بشكل هامشي، في حين تثير غضب إيران أيضًا، إن الهدف الأساسي من ضغط الرياض من أجل التوصل إلى اتفاق دفاعي مع واشنطن هو منع الحرب مع إيران أو الدفاع ضد العدوان الإيراني في حالة حدوث ذلك مرة أخرى، والطريقة الوحيدة للحصول على ذلك من الولايات المتحدة هي ضمان الالتزام الأمني الأمريكي.

وهو ما يعيدنا إلى الكونجرس ودوره الحاسم، فمن دون التطبيع السعودي مع إسرائيل، فمن غير المرجح أن يصادق الكونجرس على اتفاقية دفاع رسمية مع المملكة، وبدون الخيار الأخير، قد تقرر السعودية أن البقاء في مكانها أفضل من المخاطرة باستفزاز إيران.

وطالما ظل نتنهاو وحكومته، وهي الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، في السلطة، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لهذه الصفقة الثلاثية أن تتحقق، على الأقل بالطريقة التي تم تصورها والإعلان عنها.

المفارقة هي أنه من خلال التطبيع مع السعودية، يمكن لتنتياهو أن يحقق هذا النوع من الإنجاز الإستراتيجي الذي يحتاجه بشدة الآن: اعتراف أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وزعيمة العالم الإسلامي، وهو أمر سيحتفل به الجمهور الإسرائيلي، لكنه يرأس حكومة إسرائيلية تعد وجهات نظرها بشأن القضية الفلسطينية أكثر تطرفًا من وجهة نظره وتعرقل أي فرصة من هذا القبيل مع السعوديين.

ومن الممكن أن ترحب الرياض وواشنطن بصفقة محدودة أكثر، وأن تعززا تعاونهما في قضايا أخرى غير الدفاع، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والأنظمة المستقلة، وربما الطاقة النووية المدنية، لكنها لن تكون الصفقة التحويلية التي يأمل بايدن في بيعها للجمهور الأمريكي أو تلك التي تطمح إليها السعودية حقًا، كما أنه لن يلزم السعوديين بتقييد تعاونهم مع الصين بشكل واضح - وهو اقتراح صعب نظرًا للروابط الاقتصادية العميقة بين البلدين - وسوف يكون هذا مجرد اتفاق ثنائي بسيط آخر، دون أي من التأثيرات أو الفوائد الاستراتيجية التي يسعى إليها الطرفان.

المصدر: فورين بوليسي